

تقرير تنظيم وإدارة البنك (الحوكمة)

يلتزم مجلس الإدارة في بنك نزوى بأعلى معايير الحوكمة، كما نصّ عليه ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة الذي أصدرته الهيئة العامة لسوق المال، وأنظمة الحوكمة للبنوك والمؤسسات المالية التي أصدرها البنك المركزي العُماني.

إنّ الحوكمة هي مجموعة القوانين والنظم وبرامج التنفيذ التي تشكل محور إدارة ومراقبة البنك. وتتضمّن الحوكمة من حيث المبدأ، حفظ التوازن بين مصالح أصحاب الشأن في البنك وتشمل المساهمين، الإدارة، الزبائن، الموردين، الممولين، الدولة، والمجتمع. وحيث أنّها توفّر إطار العمل لتحقيق أهداف البنك، فإنّ الحوكمة تحيط فعلياً بكلّ تطبيقات الإدارة ابتداءً من خطط العمل والضوابط الداخلية، وصولاً إلى قياس الأداء والافصاحات اللازمة.

إنّ ميثاق تنظيم وإدارة شركات المساهمة العامة الذي أصدرته الهيئة العامة لسوق المال للشركات المُدرجة العامة، وتعميم البنك المركزي رقم (٩٣٢)، عن الحوكمة للبنوك والمؤسسات المالية، يشكلان الركيزة الأساسية في تطبيق وممارسات الحوكمة في سلطنة عُمان، وبنك نزوى يلتزم بتطبيق كل هذه الأنظمة. ويمكن الوصول إلى الميثاق الذي أصدرته الهيئة العامة لسوق المال على الموقع الإلكتروني www.cma.gov.om. وفي تعريف محدود فإنّ الحوكمة هي حول علاقة المؤسسة بالمساهمين، وبشكل أوسع فهي العلاقة مع المجتمع.

مجلس الإدارة

انتخب المساهمون مجلس الإدارة في البنك لمدة ثلاثة سنوات خلال اجتماع الجمعية العامة التي انعقدت في ٢٧ مارس ٢٠١٦م. حيث يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن مراقبة إدارة البنك ومجريات الأعمال وإتخاذ القرارات في السياسات الرئيسية للبنك.

المجلس مسؤول عن الموافقة على القوائم المالية للبنك، والتزام البنك العام بالقوانين والأنظمة السارية التطبيق. يحرص مجلس الإدارة بشكل دائم على حماية رأس مال المساهمين وتحسينه من خلال الاهتمام بجودة الحوكمة في البنك بشكل عام. كما أكد أعضاء مجلس الإدارة التزامهم، طوال فترة عضويتهم، بالقوانين والأنظمة السارية التطبيق وإبلاغ البنك عن أيّ متغيّرات خاصّة بهم يمكن أن تؤثر في مراكزهم أو أوضاعهم. ويتبع البنك الإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية في شأن انتخاب أعضاء مجلس الإدارة.

إنّ المسؤوليات الرئيسية لمجلس الإدارة هي التالية:

- تعيين الموظفين الرئيسيين في المناصب الأساسية والذين يتمتعون بالنزاهة والأهلية والتقنية الادارية والخبرة المناسبة، وتحديد تعويضاتهم؛
- مراجعة خطط المتابعة واستبدال الإدارة العليا عند الضرورة؛
- مراجعة مكافآت كبار الإداريين وأعضاء مجلس الادارة، والتأكد من أنّ هذه المكافآت تتناسب مع معايير البنك للإدارة وسياساته؛
- تثبيت منهجية رسمية وشفافة لتسمية أعضاء مجلس الإدارة؛
- مراقبة فعالة للأداء الإداري وتقويمه من خلال تطبيق السياسات وخطط العمل المتفق عليها، مع التأكد من توفر الموارد لذلك؛
- الموافقة على الموازنات، ومراجعة الأداء مقابل الموازنات واتخاذ القرار في السياسات والخطط المستقبلية؛
- الاجتماع بشكل منتظم مع الإدارة العليا ولجان مجلس الادارة ذات الإختصاص لتأسيس السياسات والموافقة عليها ومراجعة التطورات الرئيسية؛
- تحديد وفهم وقياس المخاطر الهامة التي يمكن أن يتعرض لها البنك في نشاطاته وأعماله؛
- تقويم السياسات والإجراءات وآليات التنفيذ المعتمدة في البنك، بشكل مستقل، وفحصها بهدف تحديد وإطلاق الأعمال الادارية المناسبة للمسائل التي تتطلب التطوير. تحديد إجراءات تعيين المستشارين أو الخبراء لمساعدة أعضاء مجلس الادارة في تنفيذ مسؤولياتهم بفعالية.

عضوية وتصنيف مجلس الإدارة

يتمثل بنك نزوى من خلال ثمانية أعضاء مجلس ادارة غير تنفيذيين على النحو التالي:

عضوية وتصنيف مجلس الادارة			
عدد العضوية في مجالس أخرى	التصنيف	التمثيل	عضو مجلس الادارة
١	غير تنفيذي	مستقل	السيد أمجد بن محمد بن أحمد البوسعيدي
١	غير تنفيذي	صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية	الشيخ عبدالعزيز بن خليفة بن عبدالله السعدي
٢	غير تنفيذي	صندوق تقاعد الحرس السلطاني	الفاضل/ مصبح بن سيف بن مصبح المطيري
٠	غير تنفيذي	مستقل	الفاضل/ حسين بن يوسف بن داود الشالوني
٠	غير تنفيذي	مستقل	الشيخ سيف بن هلال بن ناصر المعولي
٠	غير تنفيذي	مستقل	الشيخ معاذ بن سالم بن أحمد الغزالي
٠	غير تنفيذي	مستقل	الشيخ أحمد بن سيف الرواحي

٢	غير تنفيذي	مستقل	الشيخ خالد بن عبدالله بن علي الخليفي	٨.
---	------------	-------	--------------------------------------	----

أعضاء مجلس الإدارة

السيد أمجد بن محمد بن أحمد البوسعيدي، رئيس مجلس الإدارة.

يشغل السيد أمجد منصب مساعد رئيس الشؤون الإدارية والمالية في ديوان البلاط السلطاني، وكان قد شغل منصب الرئيس التنفيذي لصندوق تقاعد ديوان البلاط السلطاني، ونائب المدير العام في المديرية العامة للشؤون المالية. وتشمل عضويته من المناصب رئيس مجلس إدارة شركة الاتصالات العمانية القطرية (أوريدو). يحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ساوثرن كروس في أستراليا.

سعادة الشيخ أحمد بن سيف الرواحي، نائب رئيس مجلس الإدارة

استهل سعادة الشيخ أحمد بن سيف الرواحي حياته المهنية عام ١٩٧٨ حينما شغل منصب نائب مدير الشؤون المالية بديوان البلاط السلطاني. وتقلد الرواحي عدة مناصب في القطاع الحكومي فضلاً عن شغله للعديد من المناصب في الشركات وكان رئيس اللجنة التأسيسية لبنك نزوى.

ويشار إلى أن الرواحي خبير اقتصادي على مدى أكثر من ٣٥ عاماً من خلال العمل في القطاعين الحكومي والخاص. كما شغل أيضاً منصب رئيس مجلس الإدارة وعضواً للعديد من اللجان التي تتضمن صندوق تقاعد موظفي ديوان البلاط السلطاني، وفريق عمل الألفية ٢٠٢٠، ولجنة الموازنة في شؤون ديوان البلاط السلطاني. ومكافأة على خدماته في القطاع الحكومي، حصل الرواحي على وسام عُمان من الدرجة الثالثة من صاحب الجلالة السلطان قابوس بن سعيد، حفظه الله ورعاه، تكريماً لجهوده التي بذلها لخدمة المجتمع المدني عام ١٩٩٥، فضلاً عن تكريمه من قبل العديد من الإدارات الحكومية التي عمل بها.

جديرٌ بالذكر أن سعادة الشيخ أحمد بن سيف الرواحي حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم من جامعة كاليفورنيا في عام ١٩٧٨، كما يحمل درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الأمريكية في واشنطن، ودبلوم في الميزانية المالية العامة من جامعة هارفرد.

الشيخ عبد العزيز بن خليفة بن عبدالله السعدي – عضو مجلس الإدارة

يشغل الشيخ عبدالعزيز حالياً منصب نائب المدير التنفيذي بصندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية. حيث عمل بصندوق التقاعد لأكثر من ١٣ عاماً. ويحمل الشيخ عبدالعزيز شهادة الماجستير في المحاسبة، كما حصل على شهادة جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA). وعلاوة على ذلك، يعد الشيخ عبدالعزيز عضواً بمجلس إدارة شركة مسقط للغازات.

الفاضل/ مصبح بن سيف بن مصبح المطيري، عضو مجلس الإدارة

يشغل الفاضل مصبح حالياً منصب مدير الحسابات ومدير صندوق تقاعد الحرس السلطاني في عمان. وقد شغل مناصب مهمة مثل عضو مجلس الإدارة في شركة ظفار للطاقة، شركة إدارة الفنادق (شيدي)، ميناء للسكن في البحرين، بنك الخليج للاستثمار، وبنك الخليج التجاري في البحرين. وقد شغل أيضاً منصب عضو في لجنة الاستثمار في بيت التمويل الخليجي، وصندوق التأمين المتحد، صندوق نيفكو الخليجي، وهو يحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، تخصص في التمويل من جامعة لينكولن شاير في المملكة المتحدة. كما يشغل حالياً عضوية مجلس إدارة شركة تكافل عمان للتأمين.

الشيخ معاذ بن سالم أحمد الغزالي، عضو مجلس الإدارة

يشغل الشيخ معاذ منصب المدير العام لشركات عقارية مع نجاح مهني لعدة أعوام من خلال العمل في مجموعة شركات داخل سلطنة عُمان. وهو عضو في مجلس إدارة شركات المجموعة الذهبية، وزارة القوى العاملة. ويحمل الشيخ معاذ شهادة بكالوريوس في المحاسبة من كلية مجان.

الفاضل/ حسين بن يوسف بن داوود الشالواني، عضو مجلس الإدارة

الفاضل/ حسين الشالواني كان ضمن اللذين ساهموا في تأسيس بنك صحار كما شغل منصب عضويه مجلس الادارة في بنك صحار في فترة سابقة، كما لديه خبرة عملية تمتد لاكثر ٣٢ سنة في عدة مجالات متعلقة بالاستثمار و الماليه و شركات بنوك الاستثمار وهو حاصل على درجة البكالوريوس.

الشيخ سيف بن هلال بن ناصر المعولي، عضو مجلس الإدارة

شغل الشيخ المعولي مناصب في وزارة التجارة والصناعة والمديرية العامة للمؤسسات والعلاقات الخارجية. وقد شغل منصب مدير التخليص الجمركي في مرفأ السلطان قابوس ومدير التنسيق الجمركي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والشرق الأدنى. وكان عضواً في فريق مفاوضات منظمة التجارة الحرة بين عمان والولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى مناصب مهمة أخرى. تشمل خبرة الشيخ المعولي العمل في القطاع الخاص، وقد تابع بنجاح تطوير العديد من المشاريع العقارية في عُمان. ويحمل الشيخ المعولي شهادة بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة أركنساس في الولايات المتحدة الأمريكية.

الشيخ خالد بن عبدالله بن علي الخليفي، عضو مجلس الإدارة

الشيخ خالد الخليفي لديه أعمال في عدة قطاعات مختلفة مثل البيع بالتجزئة و قطاع الانشاءات و الإتفاقيات القانونية و الشركات و الوكالات الاجنبية و قطاع الأدوية و قطاع الطيران و المعدات العسكرية لمدة تجاوزت الثمانية عشر عاما ، و هو يشغل حاليا عضو مجلس إدارة الشركة العمانية للعالمية للتنمية والإستثمار - عضو لجنة التدقيق - كما يشغل عضوية إدارة صندوق فينكوب الأمل / لجنة التدقيق (صندوق استثماري مسجل لدى الهيئة العامة لسوق المال ، ويعمل في مجال الإستثمار في الاوراق المالية.) وهو يحمل شهادة البكالوريوس في الهندسة المدنية من معهد فلوريدا للتكنولوجيا - الولايات المتحدة الأمريكية.

اجتماعات ومكافآت مجلس الادارة

يجتمع مجلس الادارة بشكل منتظم للقيام بمهامه ومتابعة الإدارة التنفيذية وإجراء المراقبة الضرورية لأعمال البنك من خلال اجتماعاته الرسمية. وتحتسب الأغلبية في اجتماعات مجلس الادارة على أساس أغلبية الحضور الشخصي للأعضاء. وقد عقد مجلس الادارة في خلال السنة المالية المنتهية في ٢٠١٦/١٢/٣١ إثنى عشر اجتماع.

وفيما يلي جدول حضور الأعضاء لإجتماعات المجلس لتلك الفترة:

جدول حضور الأعضاء في العام ٢٠١٦

15/12/2016	24/10/2016	16/10/2016	22/09/2016	11/08/2016	25/07/2016	06/06/2016	28/04/2016	27/03/2016	10/03/2016	03/03/2016	28/01/2016	الاسم
√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	السيد أمجد بن محمد بن أحمد البوسعيدي
√	√	√	√	x	√	√	√	√	√	√	√	الشيخ أحمد بن سيف الرواحي
√	√	√	√	√	√	√	√	√	عضو جديد			الشيخ خالد بن عبدالله بن علي الخليفي
x	√	√	√	√	√	√	√	√	عضو جديد			الفاضل حسين بن يوسف بن داود الشالواني
x	√	√	√	√	√	√	√	√	عضو جديد			الشيخ عبدالعزيز بن خليفة بن عبدالله السعدي
√	√	√	√	√	√	√	√	√	x	√	√	الشيخ سيف بن هلال بن ناصر المعولي
√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	√	الشيخ مصبح بن سيف بن مصبح المطيري
√	√	√	√	x	x	√	x	√	√	√	√	الشيخ معاذ بن سالم بن أحمد الغزالي
فترة العضوية انتهت									√	√	√	الشيخ عبد العزيز بن سعود بن علي الخليفي
فترة العضوية انتهت									√	x	√	الشيخ يوسف بن يعقوب الحارثي
فترة العضوية انتهت									√	x	√	الدكتور سعيد بن محمد الصقري

وقد حصل أعضاء مجلس الإدارة على بدل حضور جلسات إجتماعات المجلس المنعقدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦ على مبلغ ٧٢,٣٥٠ ريال عُمانى، والتي تشمل إجتماعات اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة، حيث لم تزد البدلات عن (١٠,٠٠٠) ريال عُمانى لكل عضو، استنادا الى تعليمات وموافقة الهيئة العامة لسوق المال. بما أن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين لا يوجد أجر ثابت أو حوافز مرتبطة بالأداء.

كما بلغت قيمة رواتب ومكافآت أكبر خمسة موظفين تنفيذيين خلال السنة المنتهية بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠١٦، ٨٩٧،١٨١ مبلغ ريال عُماني.

لجان مجلس الإدارة:

شكل مجلس الإدارة عدد من اللجان لمهام محددة، وحدد مجال عملها ومسؤولياتها بشكل واضح. ويشمل إطار عمل اللجان الاهتمام بشكل مركز ومتخصص على قضايا محددة متعلقة بالإدارة في البنك. وتشكل هذه اللجان المتعددة بالإضافة إلى التدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر والإمتثال أهم الوسائل التي تضمن الإلتزام بمتطلبات الحوكمة.

اللجنة التنفيذية

يمارس أعضاء اللجنة التنفيذية المُشكلة من بعض أعضاء مجلس الإدارة أدواراً متزايدة للتأكد من أنّ عمليات التمويل والاستثمار تتطابق مع سياسات البنك والتأكد من تنفيذ استراتيجيات الأعمال، وتطبيق السياسات والاجراءات في البنك.

اللجنة التنفيذية	
أعضاء اللجنة	حضور الاجتماعات
الشيخ أحمد بن سيف الرواحي (رئيس اللجنة)	٥
الشيخ خالد بن عبدالله بن علي الخليلي	٥
الشيخ سيف بن هلال بن ناصر المعولي	٥
الشيخ عبدالعزيز بن خليفة بن عبدالله السعدي	٢
عدد اجتماعات اللجنة	٥

لجنة التدقيق

إنّ المهام الأساسية للجنة التدقيق هي معاونة مجلس الإدارة في تنفيذ مهمة ومسؤولية مراقبة آلية التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، ونظام التدقيق، ونظام مراقبة الإمتثال بالقوانين والأنظمة ومعايير التصرف، والتأكد من توازن وشفافية ومصداقية المعلومات المالية المنشورة.

ترجع لجنة التدقيق أيضاً فعالية الرقابة المالية الداخلية في البنك، ونظام إدارة المخاطر، وفعالية التدقيق الداخلي، استقلالية أعمال التدقيق، والتوصية لتعيين المدقق الخارجي وتقويم أدائه. كما تراجع اللجنة نظام مراقبة الإمتثال بالقوانين والأنظمة المحلية التي تؤثر على التقارير المالية، بالإضافة إلى معايير تنفيذ الأعمال.

لجنة التدقيق	
أعضاء اللجنة	حضور الاجتماعات
الفاضل حسين بن يوسف بن داود الشالواني (رئيس اللجنة)	٣
الشيخ يوسف بن يعقوب بن حمد الحارثي (إنتهت عضويته)	١

٤	الفاضل مصبح بن سيف بن مصعب المطيري
٣	الشيخ معاذ بن سالم بن أحمد الغزالي
١	الشيخ سيف بن هلال بن ناصر المعولي (خلال الفترة السابقة للجمعية)
٤	عدد اجتماعات اللجنة

لجنة الموارد البشرية والتعويضات

إنّ دور لجنة الموارد البشرية والتعويضات هو مراجعة معايير اختيار الرئيس التنفيذي والادارة العليا وإجراءات تعيينهم، وأيّ مناصب أساسية أخرى، بالإضافة إلى تأكّد اللجنة من تطبيق إطار عمل المكافآت للرئيس التنفيذي والادارة العليا، كما يقرّها مجلس الادارة أو القوانين والأنظمة السارية، والموافقة عليها.

لجنة الموارد البشرية والتعويضات	
حضور الاجتماعات	أعضاء اللجنة
٤	السيد أمجد بن محمد بن أحمد البوسعيدي (رئيس اللجنة)
٤	الشيخ سيف بن هلال بن ناصر المعولي
٤	الشيخ أحمد بن سيف الرواحي
١	الشيخ عبدالعزيز بن سعود الخليفي (انتهت عضويته)
٤	عدد اجتماعات اللجنة

لجنة إدارة المخاطر والامتثال

إنّ المهمة الرئيسية للجنة إدارة المخاطر والامتثال هي معاونة مجلس الادارة في تنفيذ متطلبات الحوكمة ومسؤوليات الإمتثال وإدارة المخاطر كما تحددها القوانين وأنظمة البنك المركزي في عُمان والنظام الداخلي في البنك. وبناءً عليه، تمارس اللجنة صلاحياتها وسلطاتها التي فوضها إليها مجلس الادارة. والمهمة الأساسية للجنة هي التأكد من أن الادارة العليا في البنك ملتزمة بتطبيق سياسات البنك في إدارة المخاطر، ومراقبة تنفيذها. ولن تتدخل اللجنة في الادارة اليومية للمخاطر أو في تقييم العمليات المفردة أو تقييمها بغضّ النظر عن قيمتها أو مستوى المخاطر فيها.

لجنة إدارة المخاطر الإمتثال	
حضور الاجتماعات	أعضاء اللجنة
١	الفاضل مصبح بن سيف بن مصعب المطيري (رئيس اللجنة)
١	الشيخ معاذ بن سالم بن أحمد الغزالي
١	الشيخ عبدالعزيز بن خليفة بن عبدالله السعدي
١	عدد اجتماعات اللجنة

المساهمون الرئيسيون

تأسس بنك نزوى برأس مال قدره (١٥٠) مليون ريال عُمانى، وأدرجت أسهم البنك في سوق مسقط للأوراق المالية. وفيما يلي قائمة بالمساهمين الذين يمتلكون أسهم بنسبة (٥%) أو أكثر من رأس المال، كما هي عليه بنهاية ديسمبر ٢٠١٤م:

المساهم	نسبة المساهمة (%)
الغدير للاستثمار	٨%
صندوق تقاعد موظفي الخدمة المدنية	٦,٨٧٤%
صندوق تقاعد موظفي ديوان البلاط السلطاني	٥,٠٠٠%

حركة سعر سهم بنك نزوى وأداء القطاع المالي في سوق مسقط للأوراق المالية

مؤشر القطاع	أداء القطاع المالي في سوق مسقط للأوراق المالية			حركة سعر سهم بنك نزوى			الشهر/ السنة
	الأعلى	الأدنى	الاقفال	الأعلى	الأدنى	الاقفال	
٢,٥١٩,٠١٠	٦,٣٣٦.٥٢٠	٦,٠٨١.٤٧٠	٢٥,٩٥٣,١٣٤	٠.٠٦٩	٠.٠٦٥	٠.٠٦٨	يناير ٢٠١٦
٢,٨٦٢,١٠٠	٦,٦٧١.٦٢٠	٦,٦٤٤.٩٨٠	٦,٦٩٢,٥٩٤	٠.٠٦٩	٠.٠٦٨	٠.٠٦٨	فبراير ٢٠١٦
٤,٣٩٧,٢٢٩	٦,٩٧٦.١١٠	٦,٩٠٦.٥١٠	٨,٠١٢,٦٤٣	٠.٠٧٦	٠.٠٧٥	٠.٠٧٥	مارس ٢٠١٦
٤,٢٧٢,٦٢٤	٧,٧٥٠.٣٧٠	٧,٧١٦.٧٦٠	١٠,٢٩٣,٠٧٠	٠.٠٧٧	٠.٠٧٦	٠.٠٧٦	أبريل ٢٠١٦
١,٤٥٥,٣٠٧	٧,٤٦٦.٨٩٠	٧,٤١٤.٢١٠	١٠,١١٠,٤٧٧	٠.٠٧٦	٠.٠٧٥	٠.٠٧٥	مايو ٢٠١٦
٣,٣٢٦,٧٤٧	٧,٢٧٦.٤٦٠	٧,٢٦٣.٧٥٠	١٢,٩٦٠,٤٧٤	٠.٠٧٧	٠.٠٧٥	٠.٠٧٧	يونيو ٢٠١٦
١,٤٩٠,١٠٢	٧,٤٩٤.٥٠٠	٧,٤٦٩.٣٨٠	٣,١٢٧,٤٥٣	٠.٠٧٨	٠.٠٧٧	٠.٠٧٧	يوليو ٢٠١٦
٣,٣٦٠,٦٧٦	٧,٣٨٦.١٨٠	٧,٣٢٢.٣٩٠	٢٣,٩٤٦,٧٢٨	٠.٠٧٦	٠.٠٧٥	٠.٠٧٥	أغسطس ٢٠١٦
١,٦٥٨,٢٥٧	٧,٤١٠.٧٤٠	٧,٣٧٤.٢٤٠	٨,٠٢١,٤٦٧	٠.٠٧٨	٠.٠٧٧	٠.٠٧٧	سبتمبر ٢٠١٦
٤,٩٠٣,٨٨٠	٧,١١٥.٠٢٠	٧,٠٨٦.٨٤٠	٤,٧٠٢,٣٧٤	٠.٠٨٠	٠.٠٧٩	٠.٠٧٩	أكتوبر ٢٠١٦
٢,١٤٤,٧١٤	٧,٢٠٢.٦١٠	٧,١٧١.٩٨٠	٥٠,٣٩٤,٨٩٠	٠.٠٨٠	٠.٠٧٩	٠.٠٨٠	نوفمبر ٢٠١٦
٢,٥٥٤,٤٠٢	٧,٧٠١.٨٨٠	٧,٦٧١.٨٧٠	٨,٠٢١,٢٨٦	٠.٠٨٤	٠.٠٨٢	٠.٠٨٣	ديسمبر ٢٠١٦

التواصل مع المساهمين والمستثمرين

تشكل مناقشات الإدارة وتقرير التحليل جزءاً من التقرير السنوي بالإضافة إلى الإفصاحات التفصيلية حسب المتطلبات التنظيمية الرسمية والمعايير الدولية، يفصح البنك عن القوائم المالية المرحلية على أساس ربع سنوي. وينشر البنك هذه المعلومات وغيرها من المعلومات الأخرى المتعلقة بها على موقع البنك الإلكتروني (www.banknizwa.om) وعلى الموقع الإلكتروني لسوق مسقط للأوراق المالية، (www.msm.gov.om).

كما ينشر البنك النتائج الفصلية في جريدتين محليتين باللغتين العربية والانكليزية. وتبقى هذه المعلومات متاحة للمساهمين من البنك. وينشر البنك كل المستجدات في قسم أخبار البنك على موقع البنك الإلكتروني.

الإمتثال بالمتطلبات التنظيمية

خلال العام المنصرم ٢٠١٦، فرض البنك المركزي العماني غرامة مالية وقدرها ٥٠,٦٠٠ (خمسون ألف وستمئة ريال عماني) منها مبلغ ٢٨,٠٠٠ (ثمانية وعشرون ألف ريال عماني) تتعلق بالعام ٢٠١٥م وذلك نظراً لعدم الإلتزام في بعض الإشكالات التشغيلية. وبالتالي فقد اتخذ البنك كافة الإجراءات التصحيحية اللازمة لتحقيق حالة الإمتثال المتكاملة في هذا الإطار.

فيما يلي تفاصيل الغرامات التي تفرضها البنك المركزي العماني وهيئة سوق المال خلال فترة الثلاثة أعوام الماضية:

2014	2015	2016	الجهة المشرعة
-	-	-	الهيئة العامة لسوق المال
-	٧,٥٠٠ ر.ع	50,600 ر.ع	البنك المركزي العماني

سياسة توزيع الأرباح

تتطابق سياسة توزيع الأرباح مع توجيهات البنك المركزي العماني والهيئة العامة لسوق المال. وينتهج البنك سياسة متحفظة لتوزيع الأرباح، وتكون التوصية بتوزيع الأرباح إلى المساهمين بعد الأخذ بعين الإعتبار التوجيهات التنظيمية الرسمية بالإضافة إلى توقعات النمو المستقبلية وموافقة الجمعية العامة للمساهمين وعوامل مختلفة أخرى.

هيئة الرقابة الشرعية

انتخب المساهمون خلال الجمعية العمومية السنوية التي انعقدت في تاريخ ٢٧ مارس ٢٠١٦ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

وتضم هيئة الرقابة الشرعية كلا من:

١. فضيلة الشيخ الدكتور عبد الستار عبدالكريم أبو غدة، رئيس هيئة الرقابة الشرعية؛
٢. فضيلة الشيخ ابراهيم بن ناصر الصوافي، عضو هيئة الرقابة الشرعية؛
٣. فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن راشد الغاربي، عضو هيئة الرقابة الشرعية.

مهام ومسؤوليات هيئة الرقابة الشرعية:

- يعد قسم الإلتزام الشرعي أحد عناصر الحوكمة الشرعية والتي تعد مماثلة لهيكله حوكمة الشركات، كما هو الحال مع قسم الإلتزام الشرعي في بنك نزوى والذي تم تأسيسه بموافقة من هيئة الرقابة الشرعية. حيث تسهم النظم والسياسات الشرعية في تعزيز مستوى إشراف أعضاء مجلس الإدارة، وهيئة الرقابة الشرعية وإدارة البنك لضمان مدى توافق العمليات التشغيلية والأنشطة التجارية بالبنك مع أحكام الشريعة الإسلامية ومتطلباتها.
- العمل على ضمان توافق جميع الأعمال والأنشطة التمويلية التي يتم إجراؤها في البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية. وقد أصدر البنك المركزي العديد من الشروط المتعلقة بتأسيس هيئة الرقابة الشرعية، وقسم الإلتزام الشرعي (الداخلي) في البنوك الإسلامية. وتعد هيئة الرقابة الشرعية مستقلة بذاتها وتلعب دوراً حيوياً في توفير السياسات والأطر الشرعية فيما يتعلق بالمعاملات المصرفية وأنشطة الاستثمار التي يقوم بها البنك. كما تقوم هيئة الرقابة الشرعية بدور رقابي على قسم الإلتزام الشرعي وذلك لضمان توافق جميع المعاملات المصرفية في البنك مع الأحكام الشرعية.
- وفيما يتعلق بالمستوى المؤسسي، يقوم قسم الإلتزام الشرعي بدور الوسيط بين هيئة الرقابة الشرعية وإدارة البنك، حيث يعمل كلا القسمين (هيئة الرقابة الشرعية وقسم الإلتزام الشرعي) في توفير القرار والمبادئ التوجيهية لإدارة البنك لتحقيق توافق جميع الأنشطة والعمليات التي يقوم بها البنك مع أحكام الشريعة الإسلامية، وإمتثالها مع الإطار التنظيمي للبنوك الإسلامية الصادر من البنك المركزي. ومع ذلك فإن مهمة المساءلة والمحاسبة فيما يتعلق بالإمتثال مع أحكام الشريعة الإسلامية والنظم والسياسات الموضوعية من قبل هيئة الرقابة الشرعية تظل في يد مجلس الإدارة وإدارة البنك.
- يتبع قسم الإلتزام الشرعي عملياً لهيئة الرقابة الشرعية ومكتب الرئيس التنفيذي وذلك فيما يتعلق بالقضايا الإدارية. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية من خلال قسم الإلتزام الشرعي بتزويد نسخ من الفتاوى، والقرارات الشرعية لمجلس الإدارة والرئيس التنفيذي، نظراً لأن عملية الإلتزام وتطبيق هذه القرارات في كافة العمليات التمويلية والمنتجات والخدمات التي يقدمها البنك إنما يقع على عاتق الإدارة. وفي الجانب الآخر، فإن هيئة الرقابة الشرعية تقوم بتسليم جميع النتائج التي تخرج بها للجمعية العمومية للمساهمين في نهاية كل عام.
- يقوم قسم الإلتزام الشرعي بأداء مهامه وفقاً للقوانين والسياسات التنظيمية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والصادرة من قبل البنك المركزي من خلال الإطار التنظيمي للبنوك الإسلامية (IBRF)، والقرارات والأحكام الشرعية الموضوعية من قبل هيئة الرقابة الشرعية، بالإضافة إلى المعايير الشرعية الصادرة من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) وذلك لضمان توافق الأنشطة التي يقوم بها مع الأحكام الشرعية. وعلاوة على ذلك، ويقوم قسم الإلتزام الشرعي بشكل مستمر بالمراجعة الشرعية قبل تنفيذ المعاملة، بالإضافة إلى تدقيقها من الناحية الشرعية بعد التنفيذ. حيث تشمل المراجعة والتدقيق الشرعي جميع المعاملات التي تتم في البنك وبمختلف مستوياتها، والوثائق ذات الصلة، والإجراءات المعتمدة من قبل البنك. وعلاوة على ذلك، فإن جميع الأنشطة المتعلقة بالرقابة الشرعية يتم توثيقها في التقرير الشهري المعد للرئيس التنفيذي والذي يتم مشاركته مع كما يتم إطلاع هيئة الرقابة الشرعية على التقرير بشكل فصلي. كما يتم إدراج المعاملات المخالفة لأحكام الشريعة - إذ وجدت- في التقرير الشهري.
- تقوم وحدة التدقيق الشرعي بالإشراف على جميع المعاملات التي تتم في الأقسام. بحيث يتم نقل جميع الملاحظات والنتائج التي تتوصل لها الوحدة إلى هيئة الرقابة الشرعية والتي تقوم بدورها بمناقشة هذه التقارير مع الإدارة، وتوثيق ملاحظات الإدارة اتجاه التقارير بالإضافة إلى اقتراح خطط عمل لكل ملاحظة يتم تلقيها.
- جميع المعاملات التي يتم إجراؤها في البنك، يجب أن تكون وفقاً لمعايير التشغيل الداخلي الموضوعية من قبل قسم العمليات والتي تم اعتمادها من قبل رؤساء الأقسام الأخرى بما فيها قسم الشريعة. ويقوم قسم التدقيق الشرعي باستخدام قائمة للمراجعة وذلك وفقاً للمبادئ التوجيهية الموضوعية من قبل هيئة الرقابة الشرعية وذلك لتحقيق المطالب الشرعية، ولضمان الإلتزام بمعايير التشغيل الداخلي.

أدناه جدول حضور أعضاء هيئة الرقابة الشرعية للاجتماعات المعقودة خلال العام 2016:

29/12/2016	18/04/2016	07/02/2016	المنصب	اسم العضو
√	√	√	الرئيس	الشيخ الدكتور عبد الستار أبو غدة
√	√	√	عضو	الشيخ الدكتور محمد الغاري
√	√	√	عضو	الشيخ إبراهيم الصوافي

وقد حصل أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على بدل حضور جلسات اجتماعات المجلس المنعقدة للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٦م على مبلغ ٤٧,١٠٠ ريال عُماني، والتي تشمل اجتماعات اللجنة المنبثقة عنه.

جدول حضور أعضاء اللجنة التنفيذية المنبثقة عن هيئة الرقابة الشرعية خلال العام 2016:

اللجنة التنفيذية / هيئة الرقابة الشرعية	
اسم العضو	عدد الاجتماعات
الشيخ الدكتور محمد الغاري	١١
الشيخ إبراهيم الصوافي	١١
إجمالي عدد الاجتماعات التي عقدت خلال العام	١١

بيان المبالغ المدفوعة لأعضاء هيئة الرقابة الشرعية خلال العام ٢٠١٤:

الرقم	العضو	إجمالي المدفوع لكل عضو
١	الشيخ الدكتور عبد الستار أبو غدة	١٤,٠٠٠
٣	الشيخ إبراهيم الصوافي	١٧,٦٠٠
٤	الشيخ الدكتور محمد الغاري	١٧,٦٠٠
	إجمالي المدفوعات	٤٩,٢٠٠

هيئة الرقابة الشرعية:

فضيلة الشيخ الدكتور عبد الستار عبد الكريم أبو غدة (رئيس الهيئة)

يشغل الشيخ الدكتور عبد الستار عبد الكريم أبو غدة منصب نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية في بنك نزوى، ويشارك فضيلة الشيخ عبد الستار كعضو فاعل في مجمع الفقه الإسلامي الدولي الذي انبثق عن منظمة التعاون الإسلامي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية. كما أنه عضو في ومجلس الشريعة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) في مملكة البحرين. وإضافة إلى تلك المناصب، يشغل الدكتور أبو غدة حالياً منصب رئاسة وعضوية هيئات الرقابة الشرعية للعديد من البنوك الإسلامية والمؤسسات المالية الإسلامية في منطقة الخليج والعالم، مثال ذلك هيئة الرقابة الشرعية لمصرف البحرين المركزي ومؤشر داو جونز الإسلامي في الولايات المتحدة الأمريكية.

فُيِّل انضمامه إلى بنك نزوى، تولى الدكتور أبو غدة مناصب مُختلفة بصفته خبير وباحث للموسوعة الفقهية الإسلامية الصادرة عن وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في دولة الكويت، وله مؤلفات عديدة في الفقه الإسلامي وفتاوى المعاملات المالية المُستجدة وغيرها من المواد العلمية المُرتبطة بالصيرفة الإسلامية وتشريعاتها.

جديرٌ بالذكر أن الدكتور عبد الستار حاصل على درجتي بكالوريوس في الحقوق والشريعة من جامعة دمشق ودرجتي ماجستير من جامعة الأزهر في جمهورية مصر العربية، الأولى في الشريعة والثانية في علوم الحديث، إضافة إلى أنه حاصل على درجة الدكتوراه في الشريعة (الفقه الإسلامي المُقارن) من جامعة الأزهر أيضاً.

الشيخ الدكتور محمد بن راشد الغاربي (عضو)

انضم فضيلة الشيخ الدكتور محمد بن راشد الغاربي إلى عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك نزوى في يوليو من العام ٢٠١٢م، ويشغل فضيلة الشيخ الغاربي حالياً منصب أستاذ مساعد في قسم العلوم الإسلامية بجامعة السلطان قابوس، ولديه في رصيده العديد من المؤلفات العلمية والفقهية والأبحاث المُعمقة نتجت عن مساهماته المثمرة في الكثير من الندوات والمؤتمرات المتخصصة في عدة دول. وإضافة إلى كتبه المتنوعة، فقد نشر فضيلة الدكتور الغاربي العديد من الأبحاث المتخصصة في الشريعة حول فقه المعاملات المصرفية الإسلامية

وقد حصل الدكتور الغاربي على عدة درجات علمية بما في ذلك درجة البكالوريوس من معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد في سلطنة عُمان، ودرجة الماجستير من الجامعة الأردنية، ودرجة الدكتوراه في العلوم الإسلامية من جامعة الزيتونة في تونس.

الشيخ إبراهيم بن ناصر الصوّافي (عضو)

انضم فضيلة الشيخ إبراهيم بن ناصر الصوّافي إلى عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك نزوى في يوليو من عام ٢٠١٢م. ويشغل الشيخ الصوّافي أيضاً منصب أمين الفتوى بمكتب سماحة الشيخ مُفتي عام السلطنة، إضافة إلى كونه عضواً في اللجنة الرئيسية للأوقاف والزكاة في وزارة الأوقاف والشؤون الدينية.

ويُعدّ الشيخ الصوّافي أحد العلماء البارزين في الشريعة حيث قدم عدة برامج إذاعية وتلفزيونية، وهو متخصص في بحث القضايا الإسلامية، كما أنّ له الكثير من المقالات وزوايا القراء في الصحف، فضلاً عن تأليفه لأكثر من عشرين كتاباً وتنظيمه لمجموعة من الدورات التدريبية حول عدة مواضيع إسلامية. ويشارك الشيخ الصوّافي بشكل مستمر في مؤتمرات التمويل الإسلامي والتأمين التكافلي والصكوك وحوكمة الشركات والفقه الإسلامي، على سبيل الذكر لا الحصر.

هذا، ويحمل الشيخ الصوّافي درجة الإجازة العالية في القضاء من معهد القضاء الشرعي والوعظ والإرشاد، وقد حصل على شهادة المراقب والمدقق الشرعية من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).

الفاضل خالد جمال عبد الكريم الكايد، الرئيس التنفيذي - يتمتع بخبرة تمتد لأكثر من ٢٤ عاماً في بنوك محلية و دولية سواء بنوك تجارية أو إسلامية مع سجل حافل في تأسيس بنكيين إسلاميين من الصفر. إرتبط الكايد مع البنك منذ تاسيسه. عمل سابقاً لدى بنك الأردن دبي الإسلامي كـ نائب للرئيس التنفيذي رئيس قسم الشؤون المالية وقبل ذلك شغل عدة مناصب منها مدير مالي لبنك ستاندرد تشارترد، البنك الأهلي الأردني – قبرص و البنك الأهلي الأردني – الأردن . وهو حاصل على شهادتين مهنتين CMA محاسب إداري معتمد و CFM مدير مالي معتمد. وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ليفربول.

الدكتور أشرف بن نبهان النبهاني، المدير العام للخدمات المساندة - وسبق له أن شغل منصب عميد كلية الدراسات المصرفية والمالية بعد أن عمل عدة سنوات في وزارة المالية والاقتصاد وأيضاً في الهيئة العامة لسوق المال. كما شارك بعضوية مجالس الإدارة في عدد من الشركات المؤسسة حديثاً والشركات المدرجة. وقد حصل الدكتور النبهاني على شهادة الدكتوراه في الأسواق المالية من جامعة كامبردج في المملكة المتحدة. كما يتقلد الدكتور أشرف منصب رئيس مجلس إدارة سوق مسقط للأوراق المالية وعضوية مجلس إدارة كلية الدراسات المصرفية والمالية.

الفاضل ناراسيمان جي أم – مدير عام قسم المعاملات المصرفية للشركات

ثلاثة عقود ونصف من الخبرة في مجال الخدمات المصرفية التجارية لغاية وصوله لمركزه الأخير ناراسيمان هو المسؤول عن الأعمال المصرفية التي تشمل قطاعات الأعمال من الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار، تمويل المشاريع، والخزينة، والخدمات المصرفية الدولية والشركات الصغيرة والمتوسطة. وقبل انضمامه إلى بنك نزوى، قضى ناراسيمان عاماً من العمل في الأدوار التنفيذية لبعض من أكبر وأكثر المعترف بها المؤسسات المالية في آسيا. بدأ حياته المهنية كضابط مجند المباشر في بنوك القطاع العام في الهند في عام ١٩٧٩، وانضم في وقت لاحق ناراسيمان بنك IDBI منصب نائب الرئيس في عام ١٩٩٦ وانتهت مع منصب نائب رئيس أول ورئيس الخدمات المصرفية للشركات. ثم انتقل إلى سلطنة عمان في بنك صحار منصب نائب مدير عام الخدمات المصرفية بالجملة وفيما بعد باسم المدير العام ورئيس الخدمات المصرفية للأفراد.

الفاضل شانتانو غوش، نائب المدير العام للعمليات، يتمتع بما يزيد عن ٣٤ عاماً من الخبرة حيث شغل منصب نائب المدير العام للعمليات والمعلوماتية والشبكات الالكترونية في أحد المصارف الكبرى في عمان. كما شغل منصب مدير مركزية المصارف والأسواق المالية في شركة Gate Patni، وهي شركة خدمات معلوماتية. وقد شغل منصب مدير تمويل الأفراد في الهند بين العام ٢٠٠١ – ٢٠٠٧م لدى بنك ING. ويحمل الفاضل غوش شهادة ماجستير في الاقتصاد ودبلوم دراسات عليا في التجارة الدولية.

الفاضل ناصر سعيد للمكي، مدير عام التدقيق الداخلي، يتمتع بأكثر من عشرون عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي. وقد شغل منصب نائب مدير التدقيق في أحد المصارف الكبرى في المملكة العربية السعودية. ويحمل الفاضل للمكي شهادة جمعية المحاسبين المجازين.

الفاضل محمد فدا حسين – مساعد مدير عام لشؤون المخاطر ، أكثر من ٢٤ عاماً من الخبرة في القطاع المصرفي في مجالات مثل إدارة المخاطر والمشاريع وتمويل الشركات والاستثمارات والمشاريع الصغيرة والمتوسطة، الخدمات المصرفية للأفراد والتمويل الصغير، إدارة الائتمان وقبل ذلك، شغل مناصب الإدارة العليا في الحكومة الرائدة المتخصصة بنك التنمية، بنك صحار. لديه ماجستير في الهندسة من الولايات المتحدة الأمريكية وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة السلطان قابوس. وكان قد عمل أيضاً عضواً في لجان مختلفة، وشارك في فرق العمل المختلفة فيما يتعلق بقضايا العمل المصرفي وتطويره. قام ببحثه مع الوزارات الأخرى والمنظمات الدولية مثل وزارة المالية، وزارة الزراعة والثروة السمكية، وزارة الاقتصاد الوطني، PEIE، والبنك الدولي. شغل منصب محاضر غير متفرغ في كلية دراسات المصرفية والمالية .

طارق محمد عثمان، رئيس الدائرة القانونية وأمين سر مجلس الإدارة يتمتع بما يزيد عن ٣٤ عام، الأستاذ طارق مخضرم في مجال العمل القانوني المتعلق في القطاع المصرفي و المؤسسات المالية مع ١٢ عاما في بنك دبي الإسلامي - الإمارات العربية المتحدة و ١٣ عاما في شركة المركز المالي ش.م.ع.ع عُمان حاصل على درجة الماجستير في القانون التجاري.

أكبر بن عبدالرشيد البلوشي، رئيس دائرة الالتزام، قطع شوطا في مساره المهني يمتد إلى ٢٨ عاما من الإحتراف و الخبرة المصرفية. إكتسب خبرته الواسعه في مجالي البنوك المركزية (حيث عمل في دائرة الرقابة المصرفية و التدقيق الداخلي للبنك المركزي العماني) و البنوك التجارية. كما لديه خبره في أعمال البنوك المتخصصة و بنوك الإستثمار و الصيرفة الإسلامية.

الفاضل محمد البلوشي، رئيس قسم تقنية المعلومات، ٢١ عاما من الخبرة في مجال تقنية المعلومات في المؤسسات المالية. حيث ارتبط البلوشي مع البنك منذ تأسيسه. وقبل انضمامه إلى بنك نزوى في عام ٢٠١٢، عمل البلوشي مع البنك الأهلي وبنك ظفار، حيث عمل على تنفيذ مشاريع استراتيجية. وهو حاصل على ماجستير في علوم الحاسب الآلي من جامعة غلاسكو. وهو حاصل أيضا عددا من مؤهلات وشهادات الاعتماد المهنية في مجال تكنولوجيا المعلومات، والأعمال المصرفية، والإدارة والقيادة.

الفاضل عارف الزعابي، القائم بأعمال رئيس قسم المعاملات المصرفية للأفراد يتولى الفاضل محمد الزعابي حاليا مهام رئيس قسم المعاملات المصرفية للأفراد ببنك نزوى، حيث يملك الزعابي خبرة واسعة في القطاع البنكي تمتد لأكثر من ١٩ عاما والتي تشمل جميع الأنشطة المتعلقة بالمعاملات المصرفية الاستثمارية والتجارية. وقد تقلد الزعابي عدد من المناصب القيادية خلال مسيرته المهنية منها منصبه الأخير كرئيس للمبيعات والفروع ببنك نزوى. وقبل انضمامه لبنك نزوى عمل الزعابي كمدير إقليميا وقبلها مديرا لفرع بالبنك الوطني العماني وبنك التضامن الإسكاني.

الفاضل سالم بن راشد بن علي المحاربي، المسؤول المالي، يملك الفاضل سالم خبرة عمل في المجال البنكي تمتد لأكثر من عقدين، والتي اكتسبها خلال مسيرته المهنية في مجموعة من البنوك الرائدة محليا ودوليا. حيث عمل سابقا كمدير رئيسي لقسم الشؤون التجارية والمالية ببنك صحار. كما يحمل المحاربي شهادة المحاسب القانوني الإسلامي، وشهادة فني حسابات معتمد من قبل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين المملكة المتحدة، إضافة إلى درجة البكالوريوس بمرتبة الشرف في مجال المحاسبة من جامعة بيدفوردشير، المملكة المتحدة. وقد تنوعت خبرته في مجال إعداد التقارير المالية والمحاسبة المالية والإدارية والرقابة الداخلية وتخطيط الأعمال و إدارة الأداء.

الأطراف ذات العلاقة

إن التفاصيل لحركات الأطراف ذات العلاقة قد تم إيضاحها من خلال القوائم المالية وذلك بدون منح أي معاملة أو نسبة أرباح خاصة لإعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

مراجعة الرقابة الداخلية

إن مجلس الإدارة يعطي أهمية كبيرة للحفاظ على بيئة رقابية قوية وقام مجلس الإدارة بتغطية جميع الضوابط بما في ذلك المالية و التشغيلية و الإلتزام و إدارة المخاطر. أنشأ مجلس الإدارة هيكلية للإدارة يوضح الأدوار و المسؤوليات والإبلاغ ووافق على السياسات. تم إعداد البيانات المالية باستخدام سياسات محاسبية تُطبق باستمرار، وقد وضعت الإجراءات التنفيذية و الضوابط لتسهيل المعالجة الكاملة و الدقيقة في الوقت المناسب للمعاملات و الحفاظ على الموجودات من خلال السياسات و الإجراءات و تعليمات الأداء و التعاميم الأخرى.

مراقبو الحسابات

تعد إرنست آند يونج شركة رائدة عالمية في مجال خدمات التأمين والضرائب والمعاملات والاستشارات. حيث تهدف إرنست آند يونج للمساهمة من خلال خدماتها في بناء عالم مهني أفضل، كما تحرص من خلال خدماتها الاستشارية ذات الجودة العالية لبناء الثقة في الأسواق المالية واقتصادات دول العالم. وابتدأت إرنست آند يونج عملياتها التشغيلية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام ١٩٢٣، من خلال أكثر من ٥٠٠٠٠ شخص من موظفينا عبر ٢٠ مكتبا في ١٥ دولة. كما افتتحت مكتبها بسلطنة عمان منذ عام ١٩٧٤م، وتعد شركة رائدة في مجالها بالسلطنة. ويعد مكتب إرنست آند يونج بدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تابعا لمكتبهم بـ (EMEIA)، مع أكثر من ٤٠٠٠ شريك، وعدد كبير من الخبراء يصل عددهم إلى 100,000. وتعمل إرنست آند يونج في أكثر من ١٥٠ دولة حول العالم، وتوظف أكثر من 212,000 خبير والذين يعملون في ٧٢٨ مكتبا. للمزيد من المعلومات حول الشركة يرجى زيارة الرابط ey.com.

وتحظى إرنست آند يونج باعتماد من قبل الهيئة العامة لسوق المال وذلك في مجال تدقيق شركات الأوراق المالية (ش م ع ع).

وقد بلغت الأجرور المعتمدة من قبل البنك، والتي تم دفعها للشركة خلال العام ٢٠١٦م، مبلغ قدره 33,300 ريال عُماني مقابل الخدمات المهنية التي قدمتها الشركة للبنك (خدمات التدقيق 28,000 ريال عماني، وخدمات التدقيق الشرعي 4,500 ريال عماني).

تقاسم نفس القيم والالتزام الثابت بالجودة. نحن نعمل على تطوير القادة المتميزين في فريق للوفاء بوعدنا لجميع أصحاب المصلحة لدينا والقيام بذلك يلعب دورا "حاسما" في بناء عالم العمل أفضل لشعبنا، لعملائنا ومجتمعنا.

وقد قدمت الشركة إلى البنك خلال العام ٢٠١٥م فاتورة بقيمة 36,240 ريال عُماني مقابل خدمات تدقيق و ٧٥٠ ريال عُماني مقابل خدمات أخرى.

إقرار

بالنسبة الى للعام تحت المراجعة، أجرى مجلس الإدارة مراجعة لكفاءة سياسات و إجراءات الرقابة الداخلية بالبنك، و إنه مقتنع بأن الرقابة الداخلية في البنك فعالة و إن هناك إجراءات ملائمة يتم تطبيقها لتنفيذ متطلبات الميثاق. ويؤكد مجلس الإدارة عدم وجود أية قضايا جوهرية تؤثر على إستمرارية البنك ومقدرته على مواصلة عملياتها خلال العام المالي القادم.